الاستيطان الرأسمالي الفرنسي في الجزائر: الشركة الجينيفية بسطيف أنموذجا

أ. كليل صالح

جامعة عباس لغرور خنشلة– الجزائر

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

ملخص

لجأ نابليون منذ توليه الحكم عام 1852 كإمبراطور على فرنسا إلى سياسة تركزت على تخفيف عبأ تكاليف العمليات الاستيطانية من خلال توجيه نداء للشركات و الشخصيات المالية الخاصة للاستثمار في الجزائر بمنحها مشاريع أشغال كبرى و بناء الطرق و سكك الحديد و سدود، إلى جانب المساهمة في الاستيطان البشري الأوروبي ببناء قرى استيطانية وذلك بتقديم حوافز مادية و عقارية.وهو ما يبرز أهمية الشركات الاستثمارية على غرار الشركة الجنيفية فقد اتخذت الحكومة الفرنسية خطوة كبيرة الاستيطان الفعلي، والذي سيكون له تأثير على التنمية الزراعية والتجارية في أفريقيا الشمالية عموما وفي الجزائر بالخصوص.

الكلمات المفتاحية : الاستيطان ، الشركة الجنيفية ،سويسرا ، سطيف ، الاهالي ،نابليون الثالث

Abstract

French capitalist settlement in Algeria The company's genotype is a model Since taking office, Napoleon has resorted to a policy focused on easing the burden of the costs of settlement operations by appealing to companies and private financial figures to invest in Algeria by granting them major construction projects, building roads, railways and dams, as well as contributing to European human settlements by building settlement villages. Providing financial and real estate incentives. The French government has taken a major step to determine the progress made by Algerian settlement, which will have an impact on agricultural and commercial development in North Africa in general and in Algeria in particula.

مقدمة

سعت الإدارة الفرنسية إلى تشجيع و جذب الاستثمار المالي ألفلاحي الاوروبي من خلال انجاز مشاريع الأشغال الكبرى ذات منفعة عمومية كسكك الحديد ومد طرق المواصلات وبناء السدود ، كما أعفت العديد من الشركات من دفع الضرائب كما شجعت على إنشاء الهيئات الفلاحية المتخصصة كالشركة الزراعية للاحتياط 1833 وشركة قطاعات التطويرات الريفية 1846 والشركات الأهلية للاحتياط ،و الشركات الفلاحية كالشركة الجنيفية وشركة الهبرة والمقطع . وهو طرح سؤال حول العلاقة بين الثلاثية : الاستيطان –مصادرة الأراضي – الشركة الجنيفية خاصة فيما تعلق بالعقار ألفلاحي ؟ كيف يمكن استغلال رؤوس الأموال الخاصة في مجال الاستيطان ألفلاحي؟ هل يمكن اعتبار الشركة الجنيفية تتممه لظهور الرأسمالية السويسرية او الامبريالية السويسرية؟

ظهور الشركة الجنيفية كشركة استثمار أوروبي في الجزائر

مع بداية الخمسينات 1850- 1870 شهدت الزراعة الأوربية في الجزائر خاصة زراعات الحبوب تطورا أهلها لتكون من الزراعات المتطورة عالميا 1893ونظرا لما ا تضمنته رسالة نابليون الثالث إمبراطور فرنسا للمسؤولين الفرنسيين على الجزائر آنذاك بضرورة تشجيع الاستعمار الرأسمالي(Moniteur Algérien 1853) قررت مجموع من الرأسماليين السويسريين الاستثمار في الجزائر من خلال الحصول على امتياز مقابل التحويل التكنولوجي للتقنيات الفلاحية (Michèle Merger,2006, :293)ولذا دفعت العديد من الشركات إلى انجاز قرى استيطانية فلاحيه تستوعب التكنولوجيا الفلاحية و كان من هذه الشركات الشركة الجنيفية بمنطقة سطيف مخصصة للاستثمار الزراعي و الاستيطان البشري السويسري(Le cultivateur genevoise Août 1855 262: ,) . وبموجب مرسوم صادر في 26 افريل، حصلت هذه شركة مكونة من أصحاب رؤوس أموال من جنيف على امتياز 000 20 هكتار من الأراضي الواقعة بالقرب من سطيف بمقاطعة قسنطينة.(مصطفى خياطي ،2012 ، : 31) فكانت أول قرية أنشأتها الشركة الجنيفية هي قرية عين أرنات أين قامت بتوطين 400 مستوطن اغلبهم سويسريين بينما لم يستوطن في القرى الأربع الأخرى التي تعهدت بانجازها نفس الشركة سوى 222 مستوطن(شارل .اندري .ج ،ج2 ،،2013 :666)فمن بين 10 قرى على غرار :(مزلوق . عين عباسة . أوريسيا – الباز- بويرة- مسعود- مهوان- فرماتو.....) التي تعهدت بإنشائها لم تنجح سوى في بناء 09 قرى لم تُعَمَّر بصورة كاملة نظرا لاحتكار الشركة لملكية الأراضي المقدرة بـ 12304 هكتار بدل 8الاف هكتار الممنوحة كمنح لأصحاب الامتياز (شارل. روبير. أ ،2013،ص145) التي كانت موجهة في الأساس للاستيطان الضيق (Jean-Claude Favez, Hans Ulrich Jost, Francis Python : 97- 121)ففي سنة 1870 أصبحت أراض الشركة يستغلها 428 أوروبي و 2917 أهلي محققين للشركة مداخيل قدرت بـ 391920 فرنك ، كما تمكنت

الشركة من نقل الجزائري الخماس إلى وضعية الاسترقاق و لم تستطع الحكومة استرداد أموالها وحتى الإرباح كانت تحول إلى البنوك السويسرية كاملة(شارل روبير اجيرون ،ج 2، نفسه : 145)وقد أضحت الشركة تظهر بمظهر المدافع في الكثير من الأحيان عن الاستثمارات المالية الأوربية ولم تتردد في انتزاع الأراضي من المعمرين المتخلفين عن تسديد أقساط الدين لمنحها للأهالي القادرين على تقديم مبالغ مالية

الشركة الجنيفية كاستثمار مالي فلاحي

ظلت المعايير المعتمدة في توزيع المعمرين في الريف عبارة عن أساليب لتجسيد الاستيطان الرسمي ،فوظيفة توزيع الأراضي المصادرة لغرس السكان الأوربيين في إفريقيا الجديدة تشكل إحدى الأولويات التي تبناها النظام السياسي الفرنسي حيث تم التركيز في بداية الأمر على سهول الساحل خاصة سهول المتيجة حيث كان الأمل(Dimontes.V,1930, :.60-91) ثم المناطق الداخلية والتي كانت عامل جذب يكرس محاولات فرنسا لاعمار الجزائر من خلال إنشاء القرى الاستيطانية قصد استكمال الاحتلال في المتيجة و الجزائر العاصمة بواسطة التنازل عن الملكيات التي تمت مصادرتها بموجب الأمر الصادر في 21 جويلية 1846 الذي يمنح الحق للسلطة الفرنسية التصرف في الملكيات التي سقط اجل إثبات الجزائريين ملكيتها(Jen Batiste.D,1847, :.160) إذ بلغت المساحة الإجمالية المصادرة 60000 هكتار في المتيجة وحدها فاتجهت السلطة الجديدة إلى إجراء مناقصات و التصفية الإدارية كان نتيجتها إقامة أول معسكر استعماري حقيقي بالبليدة ، كما قررت لجنة الجزائر تقديم 30 ألف هكتار خصص منها 10 ألاف لبناء او توسيع القرى الاستيطانية و 20 ألف لإنشاء مزارع كبيرة وقد تمكنت فرنسا من إنشاء خلال الفترة الممتدة من 1851 إلى 1858 ما يقارب 68 قرية ليصل عدد المستوطنين الى 131 ألف 40% فرنسيون غير ان المدن كانت أكثر حظا من القرى اذ بلغ عدد الوافدين على المدن 112 ألف سنة 1857 في حين لم يصل سكان القرى الاستيطانية سوى 40 ألف نسمة(Claude.L,2006, :122) و بالرغم من المخاوف التي أبداها راندونRandon غير ان بيليسيه Pellissier de Reynaud عند توليه الحكم عام 1853 اعلن تأيده للمضاربة الذكية و النزيهة دعما لأحد الرأسماليين دومونشي حيث أشار إلى أن الدولة لم تكن أكثر عرضة للخطر في تيبازة من تعرضها للخطر مع شركة جنيف ،كما شجع سانت أرنو Saint Arnaud المشروع الذي سيأتي بنتائج ممتازة وأمر فايان Vaillant مجلس الدولة بإقرار مرسوم إنشاء تيبازة كمستوطنة نموذجية بامتياز(شارل.ا.ج،ج2،622:2013،انظر أيضا،Marechal.V,1854, : 10-18).

منذ بداية نشاط الشركة الجنيفية بالجزائر سعت إلى تطوير وتنمية المستثمرات الزراعية الكبرى بواسطة مكننة حديثة وتآلية حقيقية إذ تحصلت الشركة بدءا من عام 1855 على وسائل و آليات – حاصدات متطورة – و بحلول

عام 1856 تمكنت من آليات مصنعة من قبل شركات أمريكية McCormick يضاف إلى زرَّاعات Semoirs مستقدمة من النرويج و ناقلات ورحى للقمح متنقلة من شركة Croskillالانجليزية وحشاشة Read من الولايات المتحدة الأمريكية و الحاصدات الأمريكية Kétchum و Manny و العديد من المحاريث (AEG.Ap.68.4.1) وهذا استخدام الواسع للآلة كان هدفه توسيع نطاق الاستثمار الفلاحي للشركة فبين أعوام 1855 -1858 ارتفعت الأراضي المخصصة لزراعات الحبوب المتطورة التي تستخدم الآلات فكفاءة الآلة تتمثل في قدرتها على تغطية بين 50 إلى 450 هكتار ما مكن من رفع مردود الهكتار في نفس الوقت كانت أراضي الأهالي تستعمل الآلات التقليدية قد ارتفعت من 1300 الى 3700 هكتار (Michel.M,op.cit, :.293-294) ذلك بفضل الآلية الكثيفة التي استطاعت أن تحافظ على مستوى مستقر من المحصول و ما توفره هذه الزراعة من أموال(s.de Beauregard,1855, :.219) .تمكنت الإدارة لفرنسية من تشجيع لمضاربة لشركات المالية الكبرى بفضل إقامة المعسكرات على غرار الشركة العامة الجزائرية(Louis.S,1867, :.145-146) وهو ما مكن الشخصيات المالية من الحصول على أجود الأراضي سواء عن طريق الامتياز بالمجان آو عن طريق الشراء البخس خاصة حين بلغ الوعاء العقاري الخاص بالاستيطان الناتج عن المصادرة و التنازل 5 مليون ونصف المليون هكتار(Demontes.V,op.cit, :102,)

الاستيطان الفرنسي و تجارب توظيف رؤوس الأموال

كان هدف السلطات الفرنسية ضمان استيطان ناجح من خلال إيجاد مجتمع استيطاني بشري بالجزائر قادر على ترسيخ وجودها إلى الأبد وذلك من خلال استغلال رؤوس الأموال الخاصة فكان مشروع الشركة الجنيفية التي كان هدف مؤسسيها هو تجربة الاستيطان الرأسمالي الواسع و الاستجابة لشروط المرسوم المحدد للامتياز ثم الحصول على الأراضي و استغلالها لتحقيق الأرباح و إنجاح هذا الأسلوب الاستيطاني من خلال إشراك الشركات الكبرى الرأسمالية و المستوطنين الصغار ، فالشركة الجنيفية قدر لها ان توسع نشاطها بشكل يسمح بتوسيع أملاكها(maréchal, op.cit. :19-21).

فالتجارب و المشاكل التي واجهت الاستيطان الرأسمالي تقتضي توفير الموارد لاستغلال و الطرق الكفيلة بذلك ، فقد تحصلت الشركة على مشاريع طرق معبدة لاستخدامها لنقل المنتجات من خلال توسيع الطرق بمتر واحد كمساهمة من الحكومة(Ministére.de L' Agriculture,1870, :.431) التي يمكن أن تطبق من خلال الاستيطان الرأسمالي بفضل الشركة في بلد مأهولا بالسكان ، حيث ستكون بمثابة الحافز نحو إعادة تنظيم النظام الاستيطاني في حد ذاته بكيفية تحافظ على كفاءة الأرض و مردودها وبالتوازي مع ذلك فان الشركة الجنيفية تتحمل مسؤولية تفعيل الامتيازات العقارية من خلال تفعيل نظام الامتياز ألفلاحي الذي يجب ان يكون على النمط الأوروبي

باستغلال اليد العاملة الأهلية بأسلوب مختلط (أهلي – أوربي) و هو السؤال الذي طرح بعد مصادرة الأراضي من الأهالي او التي خلقت معضلة حقيقية أمام السياسة الفرنسية حيث تم مصادرة 365 ألف هكتار كأراض غابية و أراضي فلاحيه فخلال العشر سنوات 1851- 1861 تمت مصادرة 249 ألف هكتار و حدها وكانت من أجود الأراضي ومكنت الإدارة الفرنسية من تحطيم النظام القبلي القائم وهو طرح فرضية العلاقة بين الثلاثية : الاستيطان – مصادرة الأراضي – الشركة الجنيفية خاصة فيما تعلق بالعقار ألفلاحي الذي يكفل لها الاستمرارية باستغلال رؤوس الأموال الخاصة في هذا المجال الاستيطاني ألفلاحي (Maréchal, op.cit, :.8-10) باعتبار أن الشركة الجنيفية تتممه لظهور الرأسمالية السويسرية او الامبريالية السويسرية لتي حاولت هي أيضا التوسع المالي و الاقتصادي في العالم بالرغم عزلتها (Demontes.V,op.cit :.61-91)

مراحل تطور مشروع الشركة الجنيفية: مرت هذه التجربة الاستيطانية بمرحلتين :

المرحلة الاولى : ابتداء من 1851 والى 1858 حيث عملت الشركة بتشجيع انتقال العنصر البشري و معه بدأت ملامح الاستغلال الاستيطاني لفائدة الشركة من خلال تبني اسلوب الحصر العقاري اي دفع الادارة لمصادرة الاراضي و تمليكها للشركة كشق اول ثم محاولة الربط بين هذه السياسة بتوجه نابليون الثالث في إطار مشروع المملكة العربية.(Renie,P ,Congrès de la colonisation rurale, 2emepartie :66-68) ولتحقيق ذلك يجب إلغاء قرار 22 افريل 1863 الذي كان مطلب De Frescheville مدير الشركة الجنيفية كم طالب بضرورة العودة إلى قانون 16 جوان 1851 الخاص بنظام المياه(Ministére.de L'Agriculture, op.cit, :.429)

المرحلة الثانية : ابتداء من سنة 1858 و الى غاية حل الشركة 1956 حيث بدأ التزام الشركة تجاه السلطات الفرنسية بتنمية الاستيطان الرأسمالي من خلال العقد الذي جمعها(.AFS/E2200.41) والذي سينتهي في افريل 1858 ومع صدور المرسوم الإمبراطوري الثاني(Nouschi. A :Enquête 2010 . :232) الذي حرر الشركة من التزاماتها الإدارية و جعلها أكثر حيوية في اتخاذ القرار والعمل وملكيتها لـ 12340 هكتار من الأراضي و هو ما مكنها من تحويل و جهة أزيد من 3000 نسمة تجاه الجزائر(AFS.ACG/Archive personnels C/A.1859) غير ان غالبيتهم لم يكونوا مستوطنين فلاحين بل حفارين و بنائين و حدادين الأمر الذي وضع الشركة أما مشكلة حقيقية أخرى وهي انعدام اليد العاملة المتخصصة في الفلاحة ورغم ما تحصلت عليه الشركة من امتياز في حرية الملاحة و حرية الرسو في الموانئ الجزائرية للبواخر المحملة باليد العاملة لفائدة الشركة فان الإقبال على السفر نحو الجزائر ظل منحصرا في الفئات الفقيرة وقد تمكنت الشركة من توزيع القادمين على القرى الاستيطانية خاصة خلال السنوات الثلاث الأولى اذ وزعت 1004 مهاجر بنسبة 58% على 450 منزل من أصل 500 منزل الواردة

في الامتياز و المطلوبة لاستيعاب هذا العدد غير ان 450 منزل هذه كان 293 منزلا فقط صالحا للإقامة والسكن(Galens.G,1892, :12-17) و استنادا إلى تقرير الشركة المقدم لمجلس الإدارة فان 719 أوروبي فقط تم إسكانهم ثم انخفض هذا العدد الى 522 نسمة و هذا الانخفاض يعكس فشل الشركة في فرض شروطها خاصة ما تعلق بشرط ملكية كل مهاجر لمبلغ 3000 فرنك كمساهمة من طرفه في العملية(Marcel.d et Auguste T, :264-265.) إضافة إلى طبيعة المنطقة جغرافيا و مناخيا التي أدت إلى انتشار الأمراض ، إضافة إلى التحول الاقتصادي للمنطقة بعد 1858 حيث تراجع الإنتاج المحلي بفعل مصادرة الأراضي و هجرة الفلاح من الريف الى جانب الاجراءات القمعية التي فرضت على الأهالي كالضرائب و الطرد المنظم وسياسة الحصر(Claude.L :la Compagnie ,2006, :65-70)

سياسة الشركة من خلال الاستيطان الاهلي المزدوج

عملت الشركة على استغلال الأراضي الممنوحة لها باستخدام الفلاحين الأهالي الذين خيروا بين الحصر او العمل كمزارعين إجراء لدى الشركة(Jean claud.F et autres ,op.cit, :.12) و قد أرجعت الشركة سبب اعتمادها على أسلوب المزاوجة بين اليد العاملة الأوربية و اليد العاملة الأهلية الى اختيارها لنمط جديد من الاستيطان و هو الاعتماد على النموذج الأمريكي الجنوبي و هو تثبيت الأهلي في مراكز تواجد المستوطنين قصد استغلالهم بدل ترحيلهم(Teissier.O,1865 : 95-97) ' فحيث يتواجد الأوربي يجب أن يتواجد الأهلي المستّغل و محاولة إدخال الحضارة إلى هؤلاء ! من خلال فرض استقرار بشري أهلي في محيط المستوطنات الأوربية الكبرى(Van De R,1854 : 38-40.) وإدخال أساليب جديدة على الاستغلال ألفلاحي سواء الآلات او نمط الاستغلال بإنشاء مزارع كبرى للاستفادة من الوسائل الحديثة و يد عاملة أوربية و استغلال الأراضي بأسلوب أوربي للثلث 3/1 إما الثلثين الأخيرين 3/2 فيمكن استغلالها بأيدي عاملة أهلية تحت رقابة إدارية أوربية من قبل موظفين أهليين او أوربيين وهذا الإجراء الأخير هو الذي سيجنب الإدارة الضغط على القبائل و مصادرة أراضيها و تحقيق الاستيطان ألفلاحي بأساليب عصرية.(AEG 68.4.1)

وفي اطار الاستغلال هذه الاراضي فان الشركة واجهت العديد من التناقضات :

- زراعة اوربية تقتضي استثمارات ضخمة ووسائل حديثة و الآلات و منشآت
- تهيئة الارض و مشكلة حصر الأهالي و نزع الملكيات و تحويلها إلى مستثمرات فلاحيه للشركة

فخلال السنوات الأولى لوحظ أن 1300 هكتار كانت تستغل من قبل الأهالي كأراضي للشركة في حين أن 50 هكتار فقط كانت تستغل في الفلاحة الأوربية ليصل هذا الرقم إلى 3700 هكتار(AEG AP,68.15.2) وهو ما يمكن ملاحظته من الجدول التالي:

السنوات	1855	1856	1857	1858
اجمالي المساحة	1300	1500	3750	3700
الاوربي	50	120	192	450

وقد تناقصت الفلاحة الأوربية منذ 1851 مما اضطر الشركة إلى توجيه جزء من الأراضي نحو الاستغلال الأهلي الذين كانوا على استعداد للعمل كأجراء او كعمال موسميين او كخماس(AEG,AP,Ibid)

الشركة الجنيفية و معادلة 5/2 و5/3

من خلال معادلة 5/2 للشركة و 5/3 للمزارع ، تمكنت الشركة من الاستمرار في استغلال الأرض و الوفاء بالتزامات الاستيطان حيث وظفت عامل الوساطة بان قامت بتوظيف زعماء القبائل و رؤسائها و شيوخها للحصول على الامتيازات بإدخال المكاتب العربية في العملية(Nouschi. A op.cit, :232-234) اين تم حصر الفلاحين الأهالي بضمان هؤلاء الزعماء و المكاتب العربية الذين كلفوا من جهة أخرى بمراقبة الفلاحة الأهلية أصبحوا يشكلون شرطة أهلية و في المقابل يتحصل هؤلاء على رواتب حسب وحدة المحراث و المحددة ب 15 فرنكا وهذه الضريبة التي تدفع من قبل المستغلين وهو ما يجعل هؤلاء أكثر أداء وقدرة على مراقبة العمل ألفلاحي ومنع أي خرق او تهريب للإنتاج (Clapared.A,1896, : 93-96) هذا الأسلوب الإنتاجي كان يهدف إلى الحفاظ على سلطة ورؤساء الأهالي و القبائل و التقليل من أعباء الأجور المقدمة للمزارعين وقصد تحقيق الهدف الأكبر وهو تفكيك نمط الحياة و الاقتصاد الأهلي(Urbain.I,1862, : 38-66) هذا النمط المزدوج في سياسة الشركة كان الهدف منها تفعيل سياسة الحصر من خلال تحويل السياسة الاستثمارية إلى سياسة الاستغلال فبدلا من تهجير الأهالي كملاك يجب جعلهم عمال أجراء في أراض الشركة ونظرا للحاجة إلى اليد العاملة وإدراك هؤلاء الأهالي لهذه الحاجة قرروا رفع احتجاج للشركة يطالبون فيه بضرورة إنهاء الوساطة لرؤساء القبائل سواء التأثير او السلطة او الضرائب.(Ibid, : 51) لقد واجهت الشركة مشكلة الحصر التي ضربت التوازن بين الأهالي و الكولون سواء من حيث تقسيم العمل و توفير الأراضي وتوفر فرص العمل للأهالي الذين ظلوا متواجدين في عقد مع الشركة الجنيفية (Nouschi.A,op.cit, : 249-273)

الشركة الجنيفية والاستيطان الأهلي الجزائري

وضعت الشركة منذ إنشائها أسلوبا جديدا للاستيطان و هو الاستيطان المزدوج الأهلي – الأوربي بواسطة السياسة استهدفت تحطيم العلاقات الاجتماعية هذه العلاقات بين زعماء الأهالي و السكان المنتهجة من قبل الشركات الفلاحية الاستيطانية أوجدت ظاهرة الخماسة وعليه طالب المستوطنين الشركة بتوسيع أملاكها العقارية إلى 80 ألف هكتار لمعالجة المشاكل التي واجهها سكان القرى الأوربيين وقصد تمكين الأهالي من العمل في الأراضي الشركة وفقا لنظام الحصص السالف الذكر(Annie Rey.G,2010, :101-102).

فتقدمت الشركة في ديسمبر 1854 بصيغة جديدة اقترحتها على وزارة الحربية مفادها عقد تحالف بين رؤوس الأموال و العمل من خلال توظيف عمال إجراء من الأهالي في ملكيات صغيرة بواسطة فرضية مفادها أن الشركة تقوم باستبدال الكولون المالك أوروبي بكولون آخر (أهلي) بحيث يتم استغلال الأهالي شريطة عدم تجاوز نسبة الربع ¼ من السكان الإجراء و قد لاقت هذه الفكرة في ترحيبا محتشما من قبل الحاكم العام Randon رغم التقرير الايجابي المحول في جوان 1851 الذي رفعه مدير الشركة لمجلس إدارة الشركة بجنيف جوان 1854 (C.A.O.M/FM/F80.1172) أشار فيه إلى " ان السلطات الفرنسية في الجزائر أصبحت تتعامل بايجابية مع الاستيطان العربي – ألجزائري كنموذج لاستيطان جديد" الذي يقوم على انتزاع الأراضي من الأهالي و تنظيم الوعاء العقاري خاصة الشروع في النمط الجديد القائم على أساس تقسيم الأراضي ، نصف للأهالي و النصف الآخر للأوربيين دون تمييز بخصوص نوعية الأرض و العنصر البشري المستغِل(Charles André.J,1964, :410) معتبرا أن هذا الحل الوحيد أمام الإدارة لمواصلة المهام الاستيطانية كمشروع بيجو القائمة على التوسع العقاري و البشري في الجزائر (Felix.R,1859 : 8-9).

الإدارة الفرنسية والمواقف من الشركة الجنيفية

رغم الموقف السلبي و المحتشم للحاكم العام راندون Randon إلى جانب الجنرال كامو Camouبخصوص ما تعلق بقضية الحصر و نزع الملكية ، فالأول كان يعتبر ان وجود المضاربة من قبل الشركات او الدولة في حد ذاتها هو تشجيع للاستغلال الفردي(Beugin.A,1893: 9-11) لا غير أما الثاني أي الجنرال كامو فقد كان يعارض أصحاب الامتياز و يعتبر عملية التنازل الواسع عن الأراضي منافية لتنمية البلاد وتشجع المضاربة(شارل.اندري.ج، مرجع سابق:661) فالشركة الجنيفية شركة رأسمالية ذات مصادر مالية عالية على غرار الشركة الجزائرية العامة من جهة و التخوف من النتائج العكسية على الفلاحة بشكل عام و الاستيطان بشكل خاص من جهة أخرى، فالشركة كانت تعمل على إيجاد نمط من الإقطاع المالي بخلق هوية جديدة للمستوطن الأوروبي وليس الفرنسي و حتى المستوطن الأهلي! ضمن سياسة جديدة تقوم على المبادلة والمعادلة ، وتوظيف إمكانات المكاتب العربية لتحويل الأهالي إلى ملاك فلاحين خواص تحت سقف الشركة لتحطيم السلطة الأبوية لرؤساء القبائل وبقية

السلطة الآغاوية و القياد التابعين للإدارة الفرنسية خاصة حين ثبت التعامل الايجابي للسلطة الفرنسية مع فكرة الاستيطان الأهلي بتقسيم الأراضي من جديد (Charles André.J,op.cit:410).

بالرغم من الموقف السلبي للحاكم العام راندون Randon الذي اشرنا إليه تجاه مشاريع الشركة الجنيفية فان هذه الأخيرة ظلت تطالب بضرورة مواصلة سياسة الحصر و المصادرة الضرورية للاستيطان الرأسمالي و الكفيل بإبقاء هذه المؤسسة الاستيطانية الفلاحية الأوربية نشطة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها(.AEG,AP68.15) .

فرضت معارضة راندونRandon لإشراك الأهالي في العملية الاستيطانية على الشركة موقفا آخر و هو التخلي عن المشروع و الاتجاه نحو مشاريع أخرى فبتاريخ 21جوان 1858 شهدت الجزائر نظاما جديدا هذا الميلاد لنظام الجديد الإدارة الجزائر و هو وزارة الجزائر و المستعمرات سيعمل على تفعيل الاستيطان المالي ألفلاحي(Narcisse.F,1890 : 460-462) مما فرض على الشركة تغيراً كليا في مشاريعها الأهلية ،ففي تقارير الشركة الموجهة الى الإدارة بتاريخ 11مارس 1859 كشفت الإدارة على أن الاستغلال ألفلاحي في الهضاب العليا – سطيف- بالمستوطنات الأوربية أصبح مكلفا و باهظ في ظل الاستعانة باليد العاملة الأهلية الأجيرة و التي بلغت أكثر من ثلثي التكاليف أمام تراجع أسعار المواد الفلاحية اثر الأزمة الاقتصادية لسنوات 1857-1858 ووصول منتجات أوروبا الشرقية إلى الأسواق الفرنسية (القمح خاصة) بعد انتهاء أزمة البلقان 1855-1856 اثر كثيرا على مداخيل الشركة وخلق ظروف فلاحيه جديدة كان لها التأثير على العلاقات بين فرنسا و الجزائر عموما و الشركة خصوصا. (AEG,AP,68.4.2)

بالرغم من هذا الإخفاق ألفلاحي المتكرر للشركة بصفة خاصة و الفلاحة الأوربية في الجزائر عموما ،فان الشركة ظلت تعتبر ان المنافع الاقتصادية والسياسية لن تتحقق في ظل هذا المناخ السياسي السائد بالجزائر و الذي لا يساعد على تطور الشركة الرأسمالية(AEG,AP,68.4.1) فالشروط المفروضة سواء السياسية او الاقتصادية ظلت تفرض نفسها كحاجز بين المستوطنين الصغار و الشركة فهؤلاء لا يمتلكون القدرة على مواجهة التحديات الطبيعية و البنكية إضافة الى الأمراض(C.A.O.M.GGA/3L4.) مما جعلهم يتجهون إلى المدن او الامتناع عن استغلال الأراضي الممنوحة لهم في إطار الامتياز(Urbain.I,op.cit :24) يضاف الى ذلك الشروط المناخية الصعبة التي تؤثر على نوعية النشاط و الإنتاج في حد ذاته ، فارتفاع أجور اليد العاملة الأوربية القليلة وتزايد الحاجة إلى اليد العاملة الأهلية وقلة المواصلات و ارتفاع كلفتها و انعدام وسائل الاتصالات ، خلق صعوبات في إيجاد فلاحة كثيفة

الشركة الجنيفية و سياسة المملكة العربية

خلال حكم الإمبراطورية الثانية كانت الهياكل الكولونيالية في طور البناء و مع ظهور وزارة الجزائر و المستعمرات برئاسة جيروم نابليون بدأت الشركة تلمح إلى إقامة علاقات جديدة خاصة بعد إلغاء الحكومة العامة للجزائر في 31 أوت 1858 و الذي اعتبره القائمين على تسيير الشركة أول عمل ايجابي بالنسبة للجزائر منذ الغزو 1830 وبتولي الأمير جيروم السلطة انتهج سياسة جديدة و هي الإدماج المقيد للمستوطنين و سياسة حصر للقبائل و خلق ملكيات الخاصة لتعويض الملكيات الجماعية التي تعني تفكيك القبائل بواسطة فرض مبدأ الحرية – حرية انتقال ملكية الأرض و التبادل – وبالرغم من استقالة الأمير جيروم في مارس 1859 وتولي Chasse loup Laubat الحكم الا أن نفس السياسة ظلت قائمة بالرغم من إجراءات الحد من انتقال الملكيات في المناطق العسكرية استنادا الى التوجه الجديد لنابليون الثالث(AEG,AP,68.4.1,op.cit) وقد تمكنت الشركة بعد هذا الدفع السعي الى وضع نظام قائم على أنها مؤسسة رأسمالية فلاحيه من خلال الحصول على حصة من الأراضي يمكن ان تشكل رصيد مالي و على الأرض استثمارية تخلق عليها مزارع نموذجية للفلاحة الأوربية غير انه في مارس 1861 قررت الجمعية العامة للمساهمين إنهاء كل أشكال الاستغلال المباشر سواء في الأراضي او المنشآت وقامت بتغيير دفتر شروطها لتمكين الأهالي و القبائل من الحصول على حق الاستغلال و الانتفاع لهذه الأراضي و المنشآت من خلال مناقصة الأراضي في حين لم تخضع لهذه الإجراءات (الكراء – الانتفاع) فتقرر كرائها للأهالي على أساس قاعدة 5/2 من الإنتاج للمستغليين و 5/3 من الإنتاج للشركة(AEG,AP,68.4.2,op.cit) وهو الأمر الذي انتج نمطين من الاستغلال : استغلال أوروبي 2000 هكتار للمزارعين الأوربيين و الأهالي و 3800 هكتار في مقابل تقديم الجهد لفائدة 900 مشتغل كأُجراء.(Annie rey.G,op.cit, :101)

وقد كشفت التقارير الصادرة بخصوص وضعية الأرض وطرق الاستغلال خاصة أراضي البور و البراري التي ظلت بعيدة عن الاستغلال الحقيقي اذ ارتفع عدد العاملين الأهالي في 20 ألف هكتار الممنوحة للشركة خلال سنوات 1853-1861 من خلال عقد شراكة حقيقية الى 2713 فلاح مقارنة بالأوربيين 487 فلاح و هو ما كشفه التقرير المقدم خلال حكم الإمبراطورية الثانية فقد حاولت السلطة الفرنسية تدارك أخطاءها بربط مستقبل الشركة بمشروع المملكة العربية الذي حاول نابليون فرض تصور جديد للسياسة الكلونيالية (Moniteur Belge,J.O ,N°121).
ففي رسالته إلى الماريشال بليسيه Pellissier الحاكم العام للجزائر في فيفري 1863 و رسالته لمكماهون Mac Mahon في جوان 1865 كشف نابليون عن التصور الذي حدده بشان العلاقة التي يجب ان تنشأ بين الشركة الجنيفية و مشروع المملكة العربية هذا التصور الذي يكفل المساواة بين المستوطنين الأوربيين والأهالي(Moniteur.A,4/5/1865) وتفعيل الاستيطان الريفي الذي يمكن الفلاح الأهلي من ممارسة العمل بدعم من القروض البنكية و رؤوس الأموال الخاصة لتنشيط الحياة الاقتصادية في البلد وعليه فقد حاولت الشركة التأقلم مع التوجه الجديد باستغلال اليد العاملة الأهلية بكثافة في إطار سياسة التشغيل و التوظيف التي دعا إليها

نابليون الثالث –تمكين الأهالي من مصدر رزق – و الإدماج الأهلي بدل الطرد و الإبادة وتفعيل دور الثقافة الأوربية في جذب الأهالي لتنشيط التأثير الحضاري الأوربي من خلال ضمان تواجد المستوطنين على الأرض وتوفير الشروط الاقتصادية الكفيلة بخلق حركية كاملة تكون فيها الغلبة للأغلبية الأوربية وخلق قنوات اقتصادية بين الفئتين الأهلية و الأوربية بواسطة التوظيف الشامل لليد العاملة الأهلية وهذه الشروط الأربعة التي تؤهل الشركة لتصبح شريك فعلي لسياسة نابليون الثالث الأهلية و هو ما يطلق عليه التحول الشرقي للشركة.(Jule .C,1918 :111-148)

رغم محاولات مديرها Ryf Gottlieb استحداث نمط جديد للاستغلال يتلاءم و الظروف المناخية للهضاب العليا(Claud.G,2000 :185) فان الشركة فشلت في إحداث الفرق في الإنتاج ألفلاحي و الأكيد انه في الجزائر نجد العديد من الشركات المحدودة التي تمكنت من الحصول على الأراضي مثل الشركة الجزائرية و الشركة الفرنسية الجزائرية على غرار الشركة الجنيفية ،هذه الشركات تحصلت على امتيازات عقارية ضخمة و مجانا على غرار الشركة العامة و الشركة الفرنسية الجزائرية غير أن النتائج المحققة تبقى دون المستوى مما يدفع التصور إلى ضرورة إعادة توزيعها في شكل ملكيات فردية و هو ما فشلت فيه إدارة الاستيطان((Paul Leroy.B,1893 :20) غير ان السياسة العامة كانت تهدف إلى توسيع الزراعات بمساهمة الجميع أهالي و الاوروبين في الإنتاج قصد تنمية الروح الفردية(Quesnel.G,1891 :5-8) و الدفع نحو ظهور الملكية الفردية لإنهاء النظام الرعوي وتطبيق المبدأ على الأراضي المستغلة جماعيا من خلال تنمية الملكية الفردية التي تقضي على النسق الاجتماعي الجزائري الذي كان سبب المقاومات العديدة (E.de Laveleye,1891 :5-6)

خاتمة

فشلت الشركة في القيام بالعمليتين الأساسيتين: الإسكان و الاستغلال إلى جانب دخولها في مواجهة مع السلطات حول تصرفاتها تجاه الأهالي ، ففشلها في استقطاب السكان يعود أساسا إلى طريقة تجنيدها للفئات المستهدفة و الفئات المستهدفة في حد ذاتها بذلك إلى جانب طرق استغلالها للأراضي الذي كان بعيدا كل البعد عن الطرق الحديثة فالاعتماد على الأساليب التقليدية على غرار أساليب الأهالي في محيط اقتصادي اجتماعي لا يوفر الشروط الملائمة للنشاط ألفلاحي سواء المناخية او الاستقرار السياسي لتحقيق أهداف الشركة لا طموحاتها ، فرغم توسع الشركة من 8 مليون هكتار إلى 15 ألف هكتار ليصل إلى 20 ألف هكتار إلا إنها في الأخير فشلت في تحقيق الاستيطان البشري ظلت محتفظة بهذه الملكيات فما تحقق خلال سنوات 1851-1857 من تحولات اقتصادية فان هذا التحول في الاستغلال إلى أسلوب الثراء المالي بدل الإنتاج ألفلاحي فالفشل يكمن في التردد الذي ساد العملية الاستيطانية رغم حصول الشركة على اكبر وعاء عقاري في الجزائر فقد ظلت تعتمد على الفلاح و العمل الأهلي إلى

غاية إنهاء وجودها عام 1956 اين تم مصادرة ونزع الملكية في إطار الإصلاحات التي شرع فيها سوستال الوالي العام الفرنسي في الجزائر لمواجهة الثورة الجزائرية .

ببلوغرافيا المقال

بالعربية

1. شارل اندري جوليان : تاريخ الجزائر المعاصرة ، الغزو و بداية الاستعمار 1827-1871،ج1، تعريب جمال الفاطمي ، نادية الازرق ، فتحي سعيدي ، حسين بن قرين دار الامة ،الجزائر ،2013
2. شارل روبير اجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة ، من الانتفاضة 1871الى اندلاع حرب التحرير ،ج2 ،ترجمة محمد حمداوي و ابراهيم صحراوي ، شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ،2013
3. مصطفى خياطي : هنري دونان ، الأسطورة الزائفة ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2012

باللغة الاجنبية

4. Archives d'Etat de Genève, Archives Personnels 68.15.2 Folio 69-82 du 18 Mai 1857 : Notes sur les rapports de la compagnie de Sétif avec les populations Arabes
5. AEG ,AP 68.15.1 ,Folio 248- 274 du 30 Décembre 1854
6. AEG AP 68.4.1 ,rapport du C/A Mars 1859
7. AEG, AP 68.4 .1 , 7eme Rapport C/A Mars 1859 , 48
8. AEG, AP 68.4.1, 7eme rapport C/A Mars 1854 et 1857 et 1859 et Archives de la compagnie a Genève
9. AEG, AP 68.4.2 , 11eme Rapport C/A Mars 1862 ,6
10. AEG,AP 68.4.2 ,18eme Rapport C/A Février 1869 , 89-90
11. Amand Greslez : (25 Janvier 1867)'' de la colonisation de l'Algérie'' Revue de L'Orient, l'Algérie et les colonies françaises et

étrangères, Revue de Quinzaine 2 eme Année N° 10 , Just Rouvier Librairie Editeur , Paris ,pp154-155

12. Annie Rey-Goldzeiguer:(2010) Royaume Arabe La politique algérienne de Napoléon III 1861-1870, ENAG Editions

13. Archives d'Etat de Genève (AEG)-AP :68.4.1,10 eme ,rapport du conseil d'administration de la compagnie ,Mars 1861

14. Archives d'Etat de Genève , Archives Personnels, 68,4,1 , 7eme rapport C/A Mars 1859 Archives de la compagnie a Genève

15. Beugin. A :(le 10 août 1893,) Exposé des dires de messieurs les vignerons et cultivateurs des arrondissements de Guelma et de Bône réunis à Randon, à l'occasion de l'élection de leur représentant à la chambre des députés, Courrier de Bone,N°8, pp3-11 Imprimerie du Courrier de Bône , Algérie,

16. Centre d'Archive Outre Mer(C.A.O.M):FMF80.1172,rapport de Couder .L inspecteur de la colonisation sur des villages du cercle de Setif 31/12/1857

17. C.A.O.M :GGA 3L4 lettre de la Cie Genevoise au Gouvernement général le 18/10/1854 ,4eme Folio.

18. Charles André Julien :(1964)Histoire de l'Algérie Contemporaine ,Tome 1 –la conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871), Presses Universitaires de France, Paris

19. Claparède, Arthur :(1896) En Algérie, librairie Egimane ,Genève

20. Claud LÜtzelschwab :(2006) la compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif 1853-1956 ,un cas de colonisation privée en Algérie ,Edition scientifiques internationales ;Berne ,336Suisse

21. Claude Lützelschwab :(2006) La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif (1853 - 1956): un cas de colonisation privée en Algérie , Peter Lang Berne, Suisse

22. Claude Lûtzelschwab :(2000)" La Compagnie genevoise des Colonies suisses de Sétif (Algérie) et les innovations agricoles de son directeur Gottlieb Ryf (1884-1903), révélatrices des mutations sociales de l'Algérie coloniale", Revue française d'histoire d'Outre mer, Tome 87, N°328-329, 2eme semestre , pp. 185-207

23. Dimontés Victor :(1930) l'Algérie agricole suivie de quelque renseignements sur les produits de la steppe et des forêts ,Larose

24. Emile de Laveleye :(1891)la propriété et ses formes primitives , 4e éd, Félix Alcan,Editeur ,Paris

25. Felix Ribout :(1859)le Gouvernement de l'Algérie de 1852-1858,Panckouche et Cei Editeur ,Paris

26. Galens, Georges :(1892) Marche de la colonisation algérienne depuis la conquête, ce qu'on a fait, ce qu'on devait faire, ce qu'on pourrait encore faire, Imprimerie pierre Fontana Alger ,

27. Jean Baptiste Duvergier : (1847) Collection complète des lois, décrets d'intérêt général, traités internationaux, arrêtés, circulaires, instructions..., Volume 47,Année 1847 , Directeur de l'Administration ,Larose l' Editeur, Paris,

28. Jean-Claude Favez, Hans Ulrich Jost, Francis Python : (24-28 février 1997). Les relations internationales et la Suisse: actes du colloque du 3e cycle romand d'histoire moderne et contemporaine, Antipodes, pp68-291:Luetzelschwab Claude,(1 janv. 1998) Les relations triangulaires suisse-France-Algérie à Travers l'exemple de la compagnie genevoise des Colonies suisses de Sétif (1852-1864) Lausanne,Suisse, pp97-121

29. Jules Cambon :(1918) gouvernement général de l'Algérie 1891- 1897 , librairie II Champion , Edouard , Paris

30. Le Moniteur belge, journal Officiel 2307 N° 121 , 35 Année du Lundi 1 Mai 1865

31. Marcel Dubois et Auguste Terrier :(1901) les colonies Françaises ,un siècle d'expansion coloniale , Augusten Challamel Editeur ,Paris

32. Maréchal Vaillant :(1854) Projet de formation d'une compagnie de colonisation en Algérie Province de Constantine, rapport présenté a l'empereur le 20 mai 1854, Strasbourg ,France

33. Michèle Merger :(2006) Transferts de technologies en Méditerranée, Centre Rolland Monsevier, Presses Université de Paris Sorbonne ,Paris ,

34. Ministère de l'agriculture, du commerce et des travaux publics : Enquête agricole, Algérie , Alger , Oran, Constantine , Imprimerie Impériale ,Paris 1870

35. Moniteur Algérien (1853) , Décret du 26 Avril 1853 rapport adressé à l'Empereur par M. le maréchal ministre de la guerre Saint Arnaud,p15-19

36. Moniteur Algérien du 4 Mai 1865

37. Narcisse Faucon :(1890) Le livre d'or de l'Algérie : histoire politique, militaire, administrative, événement , Augustin Challamel, Paris

38. Noushi André (2010) Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises, presse Universitaire de France ,Paris, 1961 ,Nouvelle Edition pour l'Algérie ,Edition Sedia

39. Paul Leroy-Beaulieu :(1893)"Le collectivisme" , examen critique du nouveau Revue économique et financière du 5 juillet 1882 , Guillaumin

40. Quesnel ,G : (1889)histoire de la conquête de l'Algérie , Félix Alcan, Paris ,

41. Renie Passeron : (1930) "les grandes sociétés et la colonisation dans l'Afrique du Nord" in Comité de l'Afrique française ,Congrès de la colonisation rurale ,Alger 26-29 Mai 1930 , 2eme partie –les problèmes économiques et sociaux posés par la colonisation , Ancienne imprimerie Victor Heinz ,Alger

42. Sautter de Beauregard :(1855) "de quelques Instruments agricoles susceptibles d'être", Annales de la colonisation Algérienne ,Volume 8 ,juillet –Décembre 1855 Bureaux des Annales de la colonisation Algérienne ,Paris

43. Swiss Fédéral archives : E2200 . 41 (-)1970/245/12 et E 1004.1/1000/9/491

44. Teissier, Octave : (1865)Algérie, géographie, histoire, statistique, description des villes, villages et hameaux, organisation des tribus, nomenclature des khalifaliks, aghaliks et kaïdats, Librairie Hachette Paris 1865

45. Urbain Ismayl :(1862)Algérie Française , Immigrants et indigènes, Challamel Ainé Librairie Editeur, Paris

46. Van De Rest : (1854) Question de l'importation des cotons et du transport des émigrants, par le port de Dunkerque , Imprimerie de Vanderest, Dunkerque,France

47. Victor Démontés :(1930) l'Algérie agricole suivie de quelques renseignements sur les produits de la steppe et des forêts ,Larose ,Paris

48. Vincent Lidsky :(Août 1855) Le cultivateur genevoise : journal hebdomadaire d'agriculture pratique N°31 , Librairie Desrogis, Genève et aussi n° 14 du 5 avril 1854, supplément, p147.